وزارة الدفاع تحذر: موازنة ٢٠١٤ لا تكفي لسداد أقساط السلاح

اكدت وزارة الدفاع أنها ستكون عاجزة عن سداد أقساط صفقة طائرات الـ F16 وعقود السلاح الروسي فضلا عن ابرام عقود تسلح جديدة اذا ما تم إقرار موازنتها للعام ٢٠١٤، محذرة من ان العجز المالي المتوقع، الذي سيصل الى ٧٠ % سيؤدي الى ايقاف برامج بناء الجيش حتى عام ٢٠٢٠.

وخلص تقرير صادر عن وزارة الدفاع الى ان الموازنة المقترحة من وزارة المالية والبالغة نحو ١٠,٦ ترليون دينار عراقي، ستبقي القوات الامنية عاجزة عن تنفيذ خطط مكافحة الارهاب لعدم امتلاكها المستلزمات العسكرية والأمنية المطلوبة.

وقال تقرير "سري للغاية" صدرمن وزارة الدفاع، وتنشر اليوم جزءا منه، ان مجموع ما خصصته وزارة المالية لها ضمن موازنة العام ٢٠١٤ يبلغ (١٠,٦ ترليون) دينار عراقي، في حين انها طلبت موازنة بقيمة (٣٥,٧ ترليون) دينار، وكشف تقرير وزارة الدفاع المعنون الى الامانة العامة لمجلس الوزراء، عن ان العجز المتوقع في موازنتها قد يصل الى ٧٠%، ويوضح التقرير بان وزارة الدفاع اقترحت موازنة استثمارية بـ (٢٤,٥) ترليون دينار عراقي، بينما تقترح وزارة المالية تخصيص ٤ تريليونات دينار فقط، مشيرا الى ان العجز في الموازنة الاستثمارية سيصل الى ٨٤%.

ويلفت التقرير الى ان وزارة الدفاع اقترحت "موازنة جارية" بـ (١١,١ تريليون) دينار، فيما تقترح وزارة المالية منحها(٦,٦) تريليون دينار، مشيرا الى ان عجز الموازنة الجارية سيصل الى ٤١%.

ويبين التقرير ان مخصصات الموازنة الاستثمارية البالغة ٤ تريليونات دينار لن تكون كافية حتى لتسديد ديون العقود الروسية وطائرات F16 فضلا عن مشاريع البنية التحتية التي لم يرصد لها اي تخصيص يذكر ضمن موازنة عام ٢٠١٤.

ويذكر التقرير ان وزارة الدفاع مطالبة في عام ٢٠١٤ بدفع (٥,١ تريليون) دينار عراقي مايعادل (٤,٣ مليار دولار)، والتي تتضمن الدفعة الثانية للعقود الروسية، البالغة (١,٨ تريليون دينار)، والمتبقي من الوجبتين الاولى والثانية من عقد طائرات F16، البالغة (٣ تريليونات) دينار، ومشاريع البنى التحتية (الاشغال)، والبالغة(٢٣٥ مليار) دينار.

الفساد سبب فقر ملايين العراقيين

(منذ الاحتلال الأميركي أصبح العراقيون لا يحصلون إلا على سلعتين أو ثلاث من أصل تسع سلع مدعومة)

فاضل مشعل- بغداد / الجزيرة

"العراق حالة خاصة عندما يتعلق الأمر بالجوع والفقر، ففي الكثير من بلدان العالم النامي تلعب الكوارث الطبيعة دورا رئيسيا في تفشي ظاهرة الجوع، اما بلاد الرافدين فسبب الجوع هناك هو كوارث صنعها أشخاص ونفذتها مليشيات وجماعات مسلحة وجيوش محتلة"، كما يقول للجزيرة نت أحد تجار العراق.

ما قاله هذا التاجر العراقي يقابله ترجمة على الواقع، فبلاد الرافدين التي تبلغ ميزانيتها السنوية للعام المقبل أكثر من ١٥٠ مليار دولار، صنف دوليا من بين دول "الأزمات الغذائية الممتدة" أسوة بأفغانستان وكوريا الشمالية ودول القرن الأفريقي الفقيرة.

ولكن هنا يطرح سؤال عن مكامن هدر هذه المليارات وهناك نحو ستة ملايين عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي؟ الجواب جاء من أحد البرلمانيين، "إن هناك فئات ومجموعات مقربة من أحزاب السلطة تنعم بحياة مرفهة!".

وكشف عضو البرلمان جواد الشهيلي في مقابلة تلفزيونية بالوثائق عن وجود أكثر من ٢٥٠٠ شخص من المقربين للأحزاب المتنفذة يتقاضون راتبا تقاعديا شهريا يزيد عن ٥٠٠٠ دولار، بينما لا يتجاوز متوسط راتب المواطن العادي المتقاعد ٣٠٠ دولار أميركي تقريبا.

ويقول الخبير في وزارة التخطيط مازن نعمة، إن الأرقام التي تحتفظ بها وزارة التخطيط تشير إلى أن نسبة الفقراء في العراق بلغت ٢٣%، ينتشر معظمهم في العشوائيات التي أقيمت في ضواحي المدن بعد العام ٢٠٠٣.

وأضاف نعمة أنه منذ العام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠١٢، أنفق العراق أكثر من ٣٦ مليار دولار على برنامج الغذاء المدعوم حكوميا، بينما لم يحصل المواطن بين فترة وأخرى إلا على بعض السلع من خلال البطاقة الغذائية التي دخلت العمل في العراق منذ اجتياحه للكويت عام١٩٩٠، وبمقتضاها توزع تسع مواد غذائية بأسعار رمزية يكلف شراؤها من التجار مبالغ طائلة لا تتمكن العوائل الفقيرة من تأمينها.

"الغذاء في العراق أصبح مشكلة، إذ إن سكان البلاد الـ٣٣ مليونا يحصلون شهريا بموجب برنامج الغذاء المدعوم على الأرز والدقيق والسكر والشاي والزيت والبقوليات وحليب الاطفال والصابون ومشتقاته مقابل نحو أربعة دولارات"، حسب عضو غرفة التجارة ببغداد غالب جواد ضمد.

ويستطرد ضمد في حديثه، أنه ومنذ العام ٢٠٠٣، حرمت العائلات العراقية من هذه المواد وأصبحت لا تحصل إلا على اثنتين أو ثلاث من السلع التسع، وأجبرت على شرائها من التجار الذين رفعوا أسعار الغذاء إلى عشرة أضعاف، بينما يُكشف بين فترة وأخرى عن فضائح "استيراد شاي وأرز وزيت فاسد يتم توزيعه على السكان".

وكانت منسقة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري آموس أصدرت بيانا الأسبوع الماضي جاء فيه أن هناك على الأقل ١,٩٠٠ مليون عراقي محرومون من الغذاء إضافة إلى أربعة ملايين آخرين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأن واحدا من بين أربعة أطفال عراقيين يعانون من توقف النمو البدني والفكري بسبب "نقص التغذية المزمن".

المصدر: الجزيرة

تقرير عالمي : العراق من اغنى الدول بالموارد الطبيعية

اشار تقرير نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية ان العراق صنف بالمرتبة التاسعة من بين الدول الاكثر امتلاكاً للموارد الطبيعية في العالم.

وبين التقرير أن تلك الموارد تبلغ نحو ١٥,٩ تريليون دولار من النفط والغاز والفوسفات، اذ تم احتساب قيمة الموارد الطبيعية بالاستناد الى سلع الموارد الطبيعية العشرة الاكثر قيمة، وهي النفط والغاز والفحم والغابات والاخشاب والذهب والفضة والنحاس واليورانيوم وخام الحديد والفوسفات.

وأكد خبراء الموارد الطبيعية ان البيئة العراقية من البيئات الغنية التي تعج بالثروات، الا ان الرهان يبقى على كيفية استثمار هذه الثروات التي تبدو ثروات معطلة في بعض الاحيان، وقال الخبير البيئي هادي الناصر ان "التقرير العالمي اغفل الكثير من الثروات الاخرى في العراق مثل مادة الزئبق الاحمر في جنوب العراق التي تعتبر نادرة وفريدة.

يشار الى ان روسيا جاءت بالمرتبة الاولى في تقييم الصحيفة الاميركية من الموارد الطبيعية بقيمة تقدر بـ٧٥,٧ تريليون دولار بفضل مواردها المتعددة خصوصا النفط والغاز والغابات، فيما حلت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بـ٤٥,٥٥ تريليون دولار.

◆ العراق هو الاول في معدلات الاعدام

د. ايمان احمد خمّاس

في اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام الذي يصادف الـ١٠ من شهر تشرين الاول/اكتوبر من كل عام، اعلنت وزارة العدل العراقية أنها اعدمت ٤٢ شخصا بينهم امرأة بتهمة الارهاب، ليرتفع العدد خلال هذه السنة، وحتى هذا التاريخ الى ١٤٠ شخصا. وبذلك يكون العراق ثالثا، حسب تقرير منظمة العفو الدولية عن عدد عقوبات الاعدام خلال العام الحالي، بعد الصين وايران.

واذا اخذنا بنظر الاعتبار ان عدد نفوس الصين قد قارب المليار ونصف المليار، وان عدد نفوس ايران هو ثلاثة اضعاف عدد سكان العراق، فان العراق بلا فخر يتصدر معدلات الاعدام في العالم، وبذلك يدخل العراق في كتاب غينس للارقام القياسية، بوصفه البلد الاكثر حيازة على المرتبات الاولى، سواء بين الدول الاكثر فسادا وفشلا في الادارة، او الاكثر عنفا وخطرا في العيش، او تلوثا بيئيا او الاكثر بطالة وفقرا، ولا تنسوا ان العراق محسوب ضمن البلدان الاغنى في العالم.

ومع ذلك فان السؤال المحيّر هنا هو لماذا اختارت الحكومة العراقية اليوم الذي تحاول فيه المنظمات الدولية وقوى الخير في العالم اشاعة ثقافة السلام ونبذ القتل بكل اشكاله، للاعلان عن اعدام هؤلاء الاشخاص من قبلها؟ أهو جهل؟ ام غباء؟ ام تحدّ سافر للارادة الانسانية الساعية دائما الى التراحم والعفو ونبذ سفك الدماء؟

باجتهادي المتواضع انها لامبالاة مطلقة بكل هذه القيّم، وبحياة الانسان العراقي جملة وتفصيلا، العراقي الذي انتهكت كل حقوقه واولها حق الحياة، سواء بغياب الامن أو بسبب العنف الطائفي او الميليشياوي او الحكومي او الفردي، او تحت التعذيب والموت في السجون، او حملات القتل الجماعي او الفردي التي تقوم بها القوات الحكومية.